

تقرير السوق البترولية

يناير 2011

يعتمد هذا التقرير في المقام الأول على البيانات والتقارير الواردة من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، كونها متوفرة بشكل دوري، ويمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة من الثقة. ويلقي التقرير الضوء على تطورات السوق العالمية للبترول، من خلال دراسة عدد من النقاط الهامة، التي تتمثل فيما يلي:

1. حركة أسعار النفط.
2. تطورات الاقتصاد العالمي.
3. ميزان العرض والطلب على النفط.
4. حركة المخزون التجاري من البترول.

(1) حركة أسعار النفط

واصلت سلة أوبك التحسن في شهر ديسمبر لتتحرك ضمن نطاق 85-90 دولارا للبرميل.

وسلكت سلة أوبك اتجاهها تصاعديا في شهر ديسمبر، وذلك تمشيا مع ارتفاع أسعار العقود الآجلة. فقد بدأت سلة أوبك الشهر عند 84.13 دولارا للبرميل لتتجاوز 90 دولارا للبرميل في بداية الأسبوع الرابع، وذلك بدعم من المشاعر الإيجابية للاقتصاد الكلي، وفي إشارة إلى تزايد الطلب العالمي على النفط، وزيادة سريعة في الطلب على زيت التدفئة بسبب برودة الطقس في أوروبا و معظم أنحاء الولايات المتحدة.

ودفعت تلك الزيادة المطردة المتوسط الشهري لسلة أوبك في ديسمبر إلى 88.56 دولارا للبرميل، بزيادة قدرها 5.73 دولارا أو 6.9% عن الشهر السابق. وكان هذا أعلى مستوى منذ سبتمبر 2008.

وبعد الزيادة الخامسة على التوالي، فقد بلغ متوسط سلة أوبك لعام 2010 نحو 77.45 دولارا للبرميل، وهو ثاني أعلى سعر مسجل بعد مستوى 94.45 دولارا للبرميل لعام 2008. وبالمقارنة مع العام السابق فقد شهدت سلة أوبك عام 2010، زيادة بنحو 16.39 دولارا للبرميل أو 26.8%.

وفي شهر يناير، فقد استمرت سلة أوبك في التحرك فوق 90 دولارا للبرميل، لتبلغ 93.99 دولارا للبرميل في 19 يناير 2011.

(2) تطورات الاقتصاد العالمي

لا يزال الاقتصاد العالمي يتمتع بالزخم الإيجابي وذلك بدعم من التوسع المستمر في قطاع التصنيع. وإن النمو لعام 2010 قد تم تعديله بالزيادة وذلك من 4.3% إلى 4.5%. وعلى الرغم من الاعتماد على الدعم الذي تقوده الحكومات، فقد تم أيضا تعديل النمو في عام 2011 بالزيادة من 3.8% إلى 3.9%.

ومن المتوقع أن يصل النمو في الولايات المتحدة إلى 2.8% في 2010 و 2.6% في 2011. ولا يزال التباطؤ في الاقتصاد الياباني أكثر وضوحا، بانخفاض معدل النمو إلى 1.5% في 2011 بعد نموه بنحو 4.3% في 2010.

أما منطقة اليورو، التي من المتوقع أن تنمو بنحو 1.5% في 2010 و 1.2% في 2011، فمن المتوقع مواصلة نمط نموها بسرعتين، مع أخذ ألمانيا لزام المبادرة.

أما الصين والهند فلا تزالان تواجهان علامات النمو المحموم والاستمرار في التحديات التي تواجههما بسبب ارتفاع التضخم. وقد ظلت التوقعات بالنسبة للصين والهند دون تغيير عند 9.7% و 8.5% لعام 2010 و 8.8% و 8.0% لعام 2011، على التوالي.

(3) ميزان العرض والطلب على النفط

وبأخذ أحدث تعديلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن نمو الطلب العالمي على النفط من المتوقع أن يبلغ 1.2 مليون برميل يوميا، ليصل ذلك الطلب في المتوسط إلى 87.3 مليون برميل يوميا عام 2011. وسيهيمن قطاعي البتروكيماويات والنقل على نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2011.

أما بالنسبة للإمدادات من خارج أوبك في عام 2011 فمن المتوقع أن تنمو بنحو 0.41 مليون برميل يوميا عن العام السابق لتبلغ في المتوسط نحو 52.67 مليون برميل يوميا. وعلى أساس ربع سنوي، فمن المتوقع أن يبلغ العرض من خارج أوبك في المتوسط 52.74، 52.60، 52.35، 52.98 مليون برميل يوميا على التوالي.

وتقدر إمدادات أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والزيت غير التقليدي بنحو 4.79 مليون برميل يوميا في المتوسط في عام 2010، وهو ما يمثل نموا بنحو 0.44 مليون برميل يوميا عن العام السابق. وفي عام 2011، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والزيت غير التقليدي نحو 5.25 مليون برميل يوميا، أي بزيادة قدرها 0.46 مليون برميل يوميا عن العام السابق.

ووفقا لمصادر ثانوية، فقد بلغ متوسط إجمالي إنتاج أوبك من النفط الخام 29.23 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2010، بزيادة قدرها 0.17 مليون برميل يوميا عن الشهر السابق. ووفقا لنفس المصادر، فقد بلغ إنتاج أوبك من النفط الخام، بدون العراق، نحو 26.78 مليون برميل يوميا في ديسمبر، بزيادة قدرها 0.13 مليون برميل يوميا عن الشهر السابق.

وتشير البيانات الأولية أن إمدادات النفط العالمية لا تزال ثابتة نسبيا في ديسمبر مقارنة بالشهر السابق. فقد عوض انخفاض الإمدادات من خارج أوبك في ديسمبر الزيادة التي تحققت في إنتاج أوبك من النفط الخام. وظلت حصة أوبك من النفط الخام في الإنتاج العالمي ثابتة عند 34٪ في ديسمبر. ويستند هذا التقدير على أساس البيانات الأولية للإمدادات من خارج أوبك، وتقديرات إنتاج أوبك من سوائل الغاز الطبيعي وإنتاج أوبك من النفط الخام طبقا لمصادر ثانوية.

ومن المتوقع أن يبلغ الطلب على نفط أوبك في المتوسط لهذا العام نحو 29.4 مليون برميل يوميا، ومن المتوقع رؤية نمو في الربع الأول بنحو 0.3 مليون برميل يوميا، بينما من المتوقع رؤية زيادة طفيفة في الربع الثاني بحوالي 0.1 مليون برميل يوميا. وفي الربع الثالث فمن المتوقع رؤية ارتفاع بحوالي 0.3 مليون برميل يوميا ، أما في

الربع الرابع فمن المتوقع رؤية نمو أعلى يصل لحوالي 0.7 مليون برميل يوميا بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

(4) حركة المخزون التجاري من البترول

في نهاية ديسمبر، انخفضت المخزونات التجارية من البترول في الولايات المتحدة للشهر الرابع على التوالي بنحو 28.0 مليون برميل، لتصل إلى 1078.1 مليون برميل. ويعزى السحب في المخزون أساسا إلى النفط الخام الذي انخفض بنسبة 24.4 مليون برميل، في حين انخفض مخزون المنتجات بنحو 3.6 مليون برميل فقط. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الكبير، فقد ظلت مخزونات النفط التجارية في الولايات المتحدة عند 74.8 مليون برميل أو 7.5٪ فوق متوسط خمس سنوات. وبالمقارنة مع نهاية عام 2009، فقد بلغت المخزونات التجارية من البترول في الولايات المتحدة نحو 28.3 مليون برميل أو 2.7٪ فوق مستوى نفس الفترة من العام الماضي.

وفي نوفمبر، واصلت مخزونات البترول التجارية في اليابان البناء للشهر الثاني على التوالي وارتفعت بنحو 9.1 مليون برميل لتصل إلى 174.7 مليون برميل، وهو الأعلى مستوى منذ يوليو 2010. ومع هذا البناء في المخزون، فقد تحول العجز مع العام الماضي، خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، إلى فائض بحوالي 6.7 مليون برميل أو 4.0٪. ومع ذلك فلا تزال الفجوة مع متوسط السنوات الخمس الأخيرة سلبية، مشيرة إلى عجز قدره 22.8 مليون برميل أو 11.5٪. وقد كان البناء في المخزون خلال نوفمبر مدفوعا بشكل رئيسي بزيادة الخام الذي ارتفع بنحو 8.2 مليون برميل، في حين شهدت المنتجات إضافة كمية صغيرة بلغت 0.9 مليون برميل.

وتظهر المؤشرات الأولية لشهر ديسمبر، المستندة على البيانات الأسبوعية من رابطة البترول اليابانية، أن إجمالي مخزونات البترول التجارية قد ارتفعت أكثر بنحو 1.6 مليون برميل للشهر الثالث على التوالي لتصل إلى 176.3 مليون برميل. وقد شهد النفط الخام وإجمالي المنتجات صورة متفاوتة. فقد ارتفع النفط الخام بنحو 8.0 مليون برميل، وهو نفس معدل الشهر السابق تقريبا، في حين انخفضت مخزونات المنتجات بنحو 6.4 مليون برميل. وبالرغم من هذا البناء في المخزون فقد ظلت مخزونات النفط التجارية اليابانية عند 11.3٪ أقل من متوسطها في خمس سنوات.

وفي نهاية نوفمبر، انخفض مخزون المنتجات المحتفظ بها في سنغافورة بنحو 0.9 مليون برميل للشهر الثاني على التوالي لتصل إلى 44.98 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2010. وعند هذا المستوى، بلغت مخزونات المنتجات 3.0 مليون برميل أو 6.3% أقل من مستواها في نفس الوقت من العام الماضي.

وأظهرت البيانات الأولية لنهاية شهر ديسمبر، بناء على المعلومات الأسبوعية، أن مخزونات المنتجات في سنغافورة انخفضت بكمية إضافية بلغت 0.61 مليون برميل لتصل إلى 44.38 مليون برميل.

أما مخزونات المنتجات في أمستردام - روتردام في نهاية شهر نوفمبر فقد عكست الانخفاض المرصود خلال الشهرين الماضيين وارتفعت بنحو 1.12 مليون برميل إلى 36.54 مليون برميل. ومع ذلك، وبالرغم من هذا البناء في المخزون، ظلت مخزونات المنتجات في سنغافورة أقل بنحو 1.2 مليون برميل أو 3.2% عن نفس الوقت من العام الماضي.